

مذكرة شفوية مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2022 من البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية تحيل طيها نص البيانات التي أدلى بها وفد باكستان في جلسات الهيئة الفرعية 3، التي أنشئت بموجب المقرر [CD/2229](#)، تحت العنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح ويشرفها بأن تحيل طيه نص البيانات التي أدلى بها وفد باكستان في جلسات الهيئة الفرعية 3، التي أنشئت بموجب المقرر [CD/2229](#)، تحت العنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

وتطلب البعثة الدائمة لباكستان إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح التكرم بتسجيل البيان المرفق بوصفه وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية باكستان هذه الفرصة لتجدد الإعراب لمكتب الأمم المتحدة ولفرع جنيف لأمانة مؤتمر نزع السلاح عن أسمى آيات تقديرها.



## بيان السيد محمد عمر، السكرتير الأول، في الجلستين الأولى والثانية للهيئة الفرعية 3، مؤتمر نزع السلاح، جنيف، 7 حزيران/يونيه 2022

السيدة المنسقة،

نهنك على تعيينك منسقة لهذه الهيئة الفرعية ونؤكد لك مشاركتنا البناءة.

وشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ورئيس الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالتهديدات الفضائية على عرضيهما المفيدتين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا الموقر باسم مجموعة الـ 21.

السيدة المنسقة،

إن الطابع المهم والملح لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يستحق فقط عملية تقييم، بل يستوجب أيضاً وضع هذا البند من جدول الأعمال في السياق الجغرافي الاستراتيجي المعاصر.

ولقد توسع شكل ونطاق التهديدات الأمنية في الفضاء الخارجي ومنه وإليه، وكذلك في كوكب الأرض. وتتمثل أبرز مظاهرها في سباق التسلح الذي لا يمكن وقفه ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ومما يبعث على مزيد القلق أن هذه التهديدات تتعاظم بسبب التكامل المتزايد للأسلحة والتكنولوجيات والمنصات وهياكل القوة المخصصة في المجالات النووية والسيبرانية والتقليدية وفي مجالات الفضاء الخارجي.

ويمثل الطابع التعاضدي للقدرات الدفاعية والهجومية، مثل نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ودمجها مع منظومات الفضاء الخارجي، شكلاً آخر من أشكال تهديد الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي ظل غياب العقوبات القانونية، تسمح هذه المنظومات بضرب المنظومات الأرضية بغرض الوقاية ونزع السلاح، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للأمن والأمان والاستدامة على صعيد الأرض والفضاء الخارجي.

والخط الفاصل بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للفضاء الخارجي بات غير واضح لأن أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية نفسها لم تعد تقتصر على استغلالها لأغراض سلمية فقط. ولم يعد الاندماج المتزايد بين المؤسسات المدنية والاستخباراتية والعسكرية وتظافر جهودها سرّاً محفوظاً.

وتتحدث بعض الدول صراحة عن توسيع نطاق الردع ليشمل الفضاء الخارجي. والقدرات المزعزعة للاستقرار مثل الأسلحة المضادة للسواتل وأسلحة الطاقة الموجهة تُستكمل بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي مع ما لذلك من تبعات محتملة على الفضاء الخارجي والأرض.

والتهديدات الحالية متعددة ومتنوعة وتشمل الأسلحة الحركية والأسلحة غير الحركية. وهي نابعة من قدرات في حالات مدارية مختلفة وقدرات الصعود المباشر، وكذلك من منظومات أرضية أخرى أو عناصر تمكينية لمجموعة أخرى من المنظومات الأرضية.

وتقوض هذه التطورات روح ومبادئ القانون الدولي القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي. وتشكل المخاطر المتزايدة، في حال عدم معالجتها، تهديدات خطيرة للسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

السيدة المنسقة،

يكشف هذا الوضع أيضاً، في جملة أمور، أن الهيكل المعياري والقانوني الذي يحكم الأبعاد الأمنية للفضاء الخارجي لم يواكب المخاطر المتزايدة.

وهو يبين أيضاً أن النظام القانوني الدولي القائم لم يستطع فيما يبدو ترسيخ "سلوك مسؤول" فيما يتعلق بالحد من التهديدات الفضائية أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه.

واستباقاً لمخاطر عسكرة هذا الفضاء واعترافاً بعدم وجود قواعد قانونية من أجل التصدي لها بشكل فعال، دعا المجتمع الدولي منذ عقود إلى اتخاذ "تدابير إضافية" وعقد "مفاوضات دولية مناسبة" لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعيد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والعديد من القرارات اللاحقة لهذه الهيئة العالمية تأكيد تحقيق هذا الهدف القديم.

وعلى نحو ما لاحظ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عمل مؤتمر نزع السلاح على وضع إطار قانوني لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مع التركيز على ثلاثة أبعاد. وهي كما يلي: أولاً، التفاوض بشأن اتفاقات فعالة وقابلة للتحقق تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وثانياً، بلوغ اتفاق بشأن حظر منظومات الأسلحة المضادة للسواتل؛ وثالثاً، إبرام معاهدة بشأن حظر وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ومجرد اضطرار هذه الهيئة الفرعية حتى اليوم إلى دراسة نفس المسائل التي درستها اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي منذ أكثر من ثلاثة عقود لا يمثل فقط تنكيراً آخر بغياب الإرادة السياسية للتفاوض بل أيضاً دليلاً واضحاً على التعتيم الذي تمارسه حفنة من الدول. ولا يمكن أن يوجد تفسير آخر لهذه المعارضة سوى سعي هذه الدول إلى حماية اختراعاتها والحفاظ على "سيطرة شاملة".

وتكمن حقيقة مؤسفة في أنه على الرغم من التأييد الساحق للتفاوض حول صك قانوني بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لا يزال عدد قليل من الدول يمنع المؤتمر من القيام بذلك.

السيدة المنسقة،

هذا هو الوضع الحالي فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أما فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتصلة بالفضاء الخارجي، فإن المخاطر التي تحدث بالسلم والأمن العالميين والإقليميين وأشرت إليها أعلاه، والثغرات المعروفة جيداً في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي، تجعل من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي موضوعاً ناضجاً بشكل كبير، ويتعين، من ثم، على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ، دون مزيد من التأخير، التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً.

وبات من غير الممكن تجاهل هذه المخاطر، ولا يمكن سد الثغرات القانونية إلا من خلال إبرام المؤتمر معاهدة تحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وتحرم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويوفر لنا الكم الهائل من الأعمال المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح مضموناً كافياً جداً لبدء العمل في هذا الصدد.

والبلدان التي تعرقل بدء المفاوضات بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تقدم تفسيراً لهذه المعارضة المتواصلة. وخلال هذه المناقشات، يود وفد بلدي أن يفهم أسباب معارضتها وكيف ستؤثر هذه المفاوضات على مصالحها الأمنية. كما نود الإشارة إلى اتباع بعض هذه البلدان نهجاً مصلحياً في عمل إحدى الهيئة الفرعية على الأقل، أي أن بدء المفاوضات لا يقوض المصالح الأمنية.

ونحث هذه الدول على التحلي بسلوك مسؤول من خلال رفع معارضتها الطويلة الأمد لبدء المفاوضات بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

السيدة المنسقة،

نظر هذه الهيئة الفرعية في التهديدات التي تستهدف الفضاء الخارجي وتتسبب عنه ينبغي أن يؤدي إلى نتائج ملموسة، وهو ما سيشكل خطوة أولى نحو بدء المفاوضات.

ونحن نشدد على أهمية ثلاثة مبادئ أساسية، ونعيد التأكيد عليها كجزء من هذه التوصيات. ويتمثل أولها في المبدأ المكرس في معاهدة الفضاء الخارجي، أي "استخدام الفضاء الخارجي لفائدة جميع البلدان ومصالحها"، وثانيها في المبدأ الأساسي الرامي إلى ضمان الأمن المتساوي لجميع الدول، وثالثها في المسؤولية الرئيسية للدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبالإضافة إلى إعادة تأكيد انطباق المبادئ والقواعد القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي، يجب علينا أيضاً أن نبحث خيارات اقتراح قواعد قانونية جديدة لسد الثغرات القائمة في النظام الدولي الذي يحكم الفضاء الخارجي. وأخيراً، ينبغي أن نقدم خارطة طريق واضحة تجيب على السؤال الأساسي المتعلق بكيفية بدء المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيدة المنسقة،

تضطلع منظومة الأمم المتحدة برمتها بدور مركزي في معالجة المسائل المتصلة بأمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته. وتضطلع عدة مؤسسات متعددة الأطراف، ذات ولايات متنوعة، بإجراء المداولات ووضع مجموعة من التدابير لضمان أن يظل الفضاء الخارجي "مشتركاً عالمياً" لجميع الشعوب والدول.

وتظل المفاوضات تشكل مضمون ولاية هذه الهيئة ومجال تركيزها.

ونحن ندرك جدوى وأهمية تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ومدونات قواعد السلوك. ومع ذلك، فهي عناصر تكميلية وطوعية في أحسن الأحوال. والإصرار المستمر على هذه التدابير وحدها يصرف الانتباه عن المقترضات الملحة المتمثلة في فرض عقبات قانونية تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويمكن الاستفادة مما تتطوي عليه هذه التدابير التكميلية من جدوى وأهمية في العملية التحضيرية للتفاوض بشأن صكوك قانونية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه.

ودون تقويض الطابع الملح لبدء المؤتمر المفاوضات حول هذا المجال الحيوي، فإنه يمكننا دعم الدعوة إلى إنشاء فريق خبراء تقني لدراسة المسائل المتصلة بالتعاريف والنطاق والتحقق بهدف دعم وضع صكوك قانونية لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

السيدة المنسقة،

باكستان طرف في جميع المعاهدات الأساسية الخمس المتعددة الأطراف التي تحكم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

ويتعين علينا جميعاً ضمان أن يظل استخدام الفضاء الخارجي، باعتباره تراثاً مشتركاً للبشرية، مقتصرًا على الأغراض السلمية وأن يحقق الفائدة للجميع ويخدم مصالحهم.

ويوفر مشروع المعاهدة المعروف عمومًا باسم "مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي" أساساً ملموساً لبدء المفاوضات في هذه الهيئة. وندعو الدول التي تعرقل بدء المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة إلى إعادة النظر في نهجها وموقفها.

وشكراً، سيدتي المنسقة.

## بيان السيد محمد عمر، السكرتير الأول، في الجلسة الثالثة للهيئة الفرعية 3، مؤتمر نزع السلاح، جنيف، 10 حزيران/يونيه 2022

السيدة المنسقة،

شكراً على تنظيم هذا الاجتماع.

وعملاً باقتراحك، ستركز ملاحظاتي اليوم على المعايير والمبادئ والقواعد الممكنة، بما فيها الصكوك الملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه. غير أنه في ظل اكتساع الموضوع طابعاً مترابطاً، سيظل من الضروري تحديد سياق التهديدات التي تستهدف الفضاء الخارجي وتنشأ عنه.

السيدة المنسقة،

حتى الآن، تناولت مناقشاتنا داخل هذه الهيئة الفرعية نطاق تهديدات الفضاء الخارجي. وقد نبّه وفد بلدي، إلى جانب وفود بلدان أخرى، إلى الدور المتزايد لهذا المجال كعامل ييسر بنفسه التهديدات، بطرق منها اكتساب قدرات معينة. وعلاوة على ذلك، يزيد التكامل المستمر لمختلف المنصات والتكنولوجيات، سواء على الصعيد الأرضي والفضائي، من تعقيد سيناريوهات التهديد المرتبطة بالفضاء الخارجي.

وسلّطت الوفود الضوء على التطورات التي تقوض وتخالف روح ومبادئ القانون الدولي القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي. وقد شدّدت أغلبية كبيرة من الدول على أن هذه المخاطر المتزايدة، وكذا الثغرات المعروفة جيداً في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي، تصفي المزيد من النضج على بند جدول الأعمال المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتستدعي الشروع فوراً في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً في مؤتمر نزع السلاح.

وهكذا يتعين تحديث الهيكل المعياري والقانوني القائم الذي يحكم الأبعاد الأمنية للفضاء الخارجي وزيادة تعزيزه للحفاظ على الطابع السلمي الذي تكتسبه هذه "المشاعات العالمية"، والذي يخدم في رأينا أيضاً مصالح جميع الدول. ولذلك، فإن عمل هذه الهيئة الفرعية يأتي في الوقت المناسب وتتعرّز أهميته.

السيدة المنسقة،

بناء على ذلك، اسمحوا لي أن أنتقل إلى موضوع المعايير والقواعد والمبادئ، بما في ذلك الصكوك الملزمة قانوناً.

والقواعد والمبادئ الدولية التي تحكم استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه، بما في ذلك الأجرام السماوية، مكرسة في المعاهدات المتعددة الأطراف الأساسية الخمس التي تحكم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. كما أن الثغرات القانونية الموجودة في النظام الدولي القائم للفضاء الخارجي معروفة جيداً، وهي أنه لا يوجد حظر صريح لنشر أسلحة أخرى بخلاف أسلحة الدمار الشامل.

وعلى نحو ما أشارت إليه وفود عديدة أيضاً، فإن التدابير اللينة مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة ومدونات قواعد السلوك وما شابه ذلك هي تدابير طوعية تجد مكانها الحقيقي وأهميتها في إطار نظام قانوني متين تكمله. ولا يمكن سد الثغرات القانونية إلا بوضع مؤتمر نزع السلاح صكوكاً ذات صلة ملزمة قانوناً. ووضع قواعد ومبادئ جديدة لا يمكن أن يعوض في حد ذاته القواعد المقررة قانوناً وتدوينها في قانون الفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، لم نقف حتى اليوم على جدوى وضع معايير جديدة للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، كما يصر على ذلك البعض، بينما البيئة الدولية لكوكب الأرض تعاني من عجز حاد في الأمان والثقة.

والواقع أن النظام القانوني الدولي القائم نفسه لم يستطع فيما يبدو ترسيخ "سلوك مسؤول" فيما يتعلق بالحد من التهديدات الفضائية أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه. وهذا لا يثير سوى المزيد من الأسئلة حول القيمة المزعومة لوضع معايير جديدة لـ "السلوك المسؤول".

وتشير محادثاتنا حتى الآن أيضاً إلى ضرورة تجنب الوقوع في شرك التركيز على المسائل الهامشية وحدها دون المسائل الأساسية المحيطة بالأمن في الفضاء الخارجي. وهناك توافق دولي في الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وستعمل هذه الهيئة حسناً لو تتوقف عن بذل الكثير من الجهود في استتساخ المحادثات المناسبة لمنابر أخرى من منابر الأمم المتحدة الأخرى التي تبحث جوانب الفضاء الخارجي المركزة على السلامة.

السيدة المنسقة،

أخيراً، وفيما يتعلق بمسألة الصكوك الملزمة قانوناً، يشير بحثنا المفصل في مجموعة وطبيعة التهديدات التي تستهدف الفضاء الخارجي وتنشأ عنه إلى عدد من الخيارات التي تكتسي أهمية وتعالج الشواغل التي أعربت عنها الوفود. وأود أن أشير إلى اثنين من التدابير القانونية الممكنة في إطار النطاق الأوسع لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أما أولهما فيتعلق بإبرام معاهدة يُتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح وتحظر نشر أسلحة أخرى غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

وأما ثانيهما فيتعلق بإبرام معاهدة يُتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح وتحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وفي حين نسلم بالتعقيدات المرتبطة بمسألة التحقق في إطار سيناريوهات معينة أو بمشاكل التعريف الناشئة عن جوانب معينة، فإن الأمر لا يتعلق بتحديات مستعصية، لا سيما بالنظر إلى الاقتراح الذي حظي بتأييد واسع النطاق داخل هذه الهيئة الفرعية وفي مؤتمر نزع السلاح بإنشاء فريق خبراء تقني لدراسة المسائل المتصلة بالتعريف والنطاق والتحقق بهدف دعم وضع صكوك قانونية لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

وعلى أي حال، فإن هذا البُعد المتعلق بالتعريف والتحقق وما إلى ذلك في الفضاء الخارجي سيظل جزءاً لا يتجزأ من هذا المجال الفريد حتى لو اكتفينا بتطبيق رؤية تقوم على السلوكيات.

السيدة المنسقة،

في ظل استمرار معارضة البعض للتفاوض حول صكوك قانونية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي لهذه الهيئة الفرعية أن تضع على الأقل خارطة طريق تجيب على السؤال الأساسي المتعلق بكيفية بدء المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ووفد بلدي، إلى جانب وفود أخرى، قدم بالفعل عناصر من شأنها أن تشكل جزءاً أساسياً من هذه الخطة.

وغني عن الذكر أنه لا يمكن ضمان أمن الفضاء كغاية في حد ذاته بدون توفير أدوات موثوقة وملزمة قانوناً لحماية الفضاء الخارجي من التهديدات المتزايدة. كما لا يبدو من المجدي حل مسألة أمن الفضاء الخارجي بطريقة مجزأة أو انتقائية أو منقوصة. والنهج الكلي المتبع إزاء الأمن في الفضاء الخارجي يظل الخيار الأكثر عملياً ويكتسي ميزة إضافية تتمثل في استعادة جميع الدول.

ويود وفد بلدي أن يوجه الانتباه مرة أخرى إلى دروس الماضي. وتجاهل الطابع الضروري والملح لوضع صكوك قانونية بهدف منع مزيد تسليح الفضاء الخارجي ينبغي ألا يحجب حقائق الماضي المرتبطة بسباق التسلح النووي ونمو هذه الترسانات.

والاحتكارات التكنولوجية أو العسكرية المفروضة من القلة لا تُعمر طويلاً. ولذلك، فإنه من دواعي الاستعجال والحكمة على حد سواء منع تسليح الفضاء الخارجي وما يترتب عليه من عواقب مدمرة على السلم والأمن والميدان الاجتماعي والاقتصادي داخل الدول والمجتمعات. وسيسفر المزيد من التأخير عن نتائج عكسية.

ونأمل أن يقوم جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بدورهم في الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن يساهموا في وضع تدابير قانونية فعالة للحد من مجموع نطاق التهديدات والمخاطر الفضائية الناشئة عن فضاء خارجي معسكر ومتنازع عليه ومزدحم. ولأنها مشاعات عالمية، فإن فوائد هذه النتائج ستخدم مصلحة الجميع.

وشكراً، سيدتي المنسقة.